

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إقامة مضرب آلي للأرز بمدينة الفيوم
محافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على
الأرض اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات للخدمة
العامة أو التحسين؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة
بنزع الملكية للخدمة العامة والاستيلاء على المقارنات؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مضرب الأرز الآلي
بمحافظة الفيوم بمدينتي الفيوم بمحافظة الفيوم.

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ
هذا المشروع والمملوكة لورثة إبراهيم رجب السيد الأدور، وورثة عبد القوي
النجار، وورثة السيد نجيم، والسادة: عويس جمعه على السيد، سيد
ابنق سيد خطيب، بهيجة سيد عبد المطلب، جمال عبد القوي النجار،
أحمد خليل على أبو حبيبة البالغ مسطحها ٨ أفدنة و ١٥ قيراطا و ١٩ سهما تقريبا
الموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدرت به في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (١٥ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٧١
بشأن اعتبار مشروع إقامة مضرب أرز آلي بمدينة الفيوم محافظة
الفيوم من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له

تقتضى سياسة الدولة التوسع في إنشاء مضارب الأرز الحديثة. وتعتبر
محافظة الفيوم من المحافظات المنتجة للأرز التي تضاعفت المساحة المترعة
منه فيها في السنوات الأخيرة ومن المتوقع زيادة تلك المساحة بعد تنفيذ
مشروع وادي اريان.

وتحسبا مع ما تقتضيه سياسة الدولة ومواجهة لازيادة المتوقعة في زراعة
الأرز بالمحافظة رأيت المؤسسة المصرية العامة للمضارب إنشاء مضرب أرز
آلي بالمحافظة يستوعب جميع إنتاج المحافظة. وباقي محافظات الوجه القبلي.

وقد وقع الاختيار على قطعة الأرض اللازمة للمشروع بمسطح ٨ أفدنة
و ١٥ قيراطا و ١٩ سهما بشوارع الدكتور النبوي المهندس بمحوض الهيشة
رقم ٩ قطعة رقم ٢ و ٣ بتندب الفيوم والمملوكة لكل من السادة:

ورثة إبراهيم رجب السيد الأدور، وورثة عبد القوي النجار، وورثة السيد
نجيم، عويس جمعه على السيد، سيد صادق سيد خطيب، بهيجة سيد
عبد المطلب، جمال عبد القوي النجار، أحمد خليل على أبو حبيبة وحدودها:

الحد البحري: باقى القطعة رقم ٣ بطول ٢٢٢ مترا.

الحد الشرقى: باقى القطعة رقم ٢ بطول ١٦٧ مترا.

الحد القبلى: سكة حديد الواسطى - الفيوم بطول ٢١٣ مترا.

الحد الغربى: شارع الدكتور النبوي المهندس بطول ١٦٨,٣٠ مترا.

هذا وقد وافق السيد محافظ الفيوم على اختيار الموقع للمشروع.

كما وافق السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الزراعة والإصلاح
الزراعى واستصلاح الأراضى على السيفى إجراءات نزع ملكية المساحة المذكورة.

ولأهمية الأمر واستعجاله يتطلب إصدار القرار اللازم باعتبار المشروع
المشار إليه من المنافع العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض
اللازمة لتنفيذه.

لذلك: يشرف وزير التكوين والتجارة الداخلية بمرسوم مشروع القرار
الموافق على السيد رئيس الجمهورية، برهانه التفضل بالموافقة عليه وإصداره.

وزير التكوين والتجارة الداخلية

محمد عبد الله مرزبان